

Distr.: General
3 September 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة الثانية عشرة

جنيف، ٩-١١ تموز/يوليه ٢٠١٢

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن أعمال دورته الثانية عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢	الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثانية عشرة	أولاً -
٤	المداولات.....	ثانياً -
٢٦	المسائل التنظيمية	ثالثاً -

المرفقات

	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.....	الأول -
٢٨	
٢٩	الحضور	الثاني -



أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثانية عشرة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، إذ يشير إلى مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يشير أيضاً إلى الأحكام المتصلة بقضايا المنافسة التي اعتمدها الأونكتاد الثالث عشر في الدوحة، بما في ذلك الأحكام الواردة في الفقرتين ٥٠ و٥٦ (م) من ولاية الدوحة،

وإذ يشير كذلك إلى القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)،

وإذ يؤكد مجدداً الدور الأساسي الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة، وضرورة مواصلة التشجيع على تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد،

وإذ يلاحظ أن الأونكتاد الثالث عشر قد ركز اهتمامه على تناول ما تنطوي عليه العولمة من فرص وتحديات بالنسبة للتنمية،

وإذ يؤكد أن قوانين وسياسات المنافسة هي أداة رئيسية لتناول مسألة العولمة، بما في ذلك من خلال تحسين التجارة والاستثمار، وتعبئة الموارد، وتسخير المعارف،

وإذ يسلم بأن تهيئة بيئة تمكينية فعالة للمنافسة والتنمية يمكن أن تشمل كلاً من سياسات المنافسة الوطنية والتعاون الدولي،

وإذ يسلم كذلك بضرورة مواصلة عمل الأونكتاد المتعلق بقوانين وسياسات المنافسة من أجل تحسين التأثير الإيجابي،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالمساهمات الخطية والشفوية المهمة المقدمة من السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان الأعضاء المشاركة في دورته الثانية عشرة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالوثائق التي أعدها أمانة الأونكتاد لدورته الثانية عشرة،

١- يعرب عن تقديره لحكومات جمهورية تيرانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، ومنغوليا إذ تطوّعت لأن تكون موضوع استعراض النظراء خلال الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، كما يعرب عن تقديره لجميع الحكومات والتجمعات الإقليمية التي شاركت في الاستعراض؛ ويعترف بما أحرز من تقدم حتى الآن في صياغة وإنفاذ قانون المنافسة في البلدان المشمولة باستعراض النظراء؛ ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي بتوفير خبراء أو غير ذلك من الموارد للأنشطة المقبلة وأنشطة المتابعة المتعلقة باستعراضات النظراء الطوعية وتوصياتها؛

- ٢- يقرر، في ضوء التجارب المتصلة باستعراضات النظراء الطوعية التي أجراها الأونكتاد وغيره من كيانات حتى الآن، ووفقاً للموارد المتاحة، أنه ينبغي أن يُجري الأونكتاد استعراضاً إضافياً طوعياً للنظراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة لدولة عضو أو لتجمع إقليمي من الدول خلال الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي؛
- ٣- يؤكد أهمية تطبيق قوانين المنافسة على المشتريات العامة؛ ويحيط علماً بالمناقشات والمساهمات الختية التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن توزع موجز مناقشات الفريق بشأن هذا الموضوع على جميع الدول المهتمة، بوسائل من بينها ما تظطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني؛
- ٤- يؤكد أهمية إدارة المعرفة كأداة لزيادة فعالية الوكالات؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن توزع موجز مناقشات الفريق بشأن هذا الموضوع على جميع الدول المهتمة، بوسائل من بينها ما تظطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني؛
- ٥- يدعوا الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين سلطات المنافسة والحكومات وفقاً لما تنص عليه ولاية الدوحة في الفقرتين ٥٠ و٥٦(م)؛
- ٦- يوصي بأن ينظر فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثالثة عشرة في المسائل التالية من أجل تحسين مجموعة المبادئ والقواعد:
- (أ) تأثير التكتلات الاحتكارية على الفقراء؛
- (ب) تحديد الأولويات وتخصيص الموارد كأداة لفعالية الوكالات؛
- (ج) طرائق وإجراءات التعاون الدولي في قضايا المنافسة التي تشمل أكثر من بلد؛
- (د) استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات المنافسة في البلدان المهتمة؛
- ٧- يطلب إلى أمانة الأونكتاد، تيسيراً لمناقشات المائدة المستديرة، أن تعدّ تقارير بشأن البنود الفرعية ٦(أ) و(ب) و(ج) و(د) أعلاه. ويطلب إلى الأمانة، تيسيراً للمشاورات في إطار استعراض النظراء، أن تعدّ موجزاً تنفيذياً لتقرير استعراض النظراء بجميع لغات العمل، إضافةً إلى تقرير كامل عن استعراض النظراء بلغته الأصلية لتقديمه إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثالثة عشرة؛
- ٨- يطلب كذلك إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل نشر الوثائق التالية كوثائق غير متصلة بالدورة، وإدراجها على موقعها الشبكي:
- (أ) استعراض مُحدّث لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية يأخذ في الحسبان المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء والمراقبين في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

(ب) إصدارات إضافية من نشرة دليل تشريعات المنافسة، تتضمن تعليقات على التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة لاتخاذها أساساً لمواصلة تنقيح القانون النموذجي وتحديثه، على أن ترد من الدول الأعضاء في موعد أقصاه آخر نيسان/أبريل ٢٠١٣؛

٩- يحيط علماً مع التقدير بالتبرعات المالية وغيرها من المساهمات الواردة من الدول الأعضاء؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الأونكتاد على أساس طوعي في ما يضطلع به من أنشطة في مجال بناء القدرات والتعاون التقني، وذلك بتوفير خبراء أو مرافق تدريب أو موارد مالية؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل أنشطتها، وأن تركزها حيثما أمكن، في مجال بناء القدرات والتعاون التقني (بما في ذلك التدريب) على زيادة تأثير هذه الأنشطة إلى أقصى حد في جميع البلدان المهتمة.

ثانياً- المداولات

ألف- بيان الأمين العام

١- أدلى السيد غيرمو فاليس، مدير شعبة الأونكتاد للتجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، ببيان افتتاحي، بالنيابة عن الأمين العام. ويرد النص الكامل لهذا البيان على الموقع الشبكي

http://unctad.org/meetings/en/Presentation/ciclp2012_Opening_Valles_en.pdf.

باء- البيانات العامة

٢- عُقدت الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، التي نظمها الأونكتاد، في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وحضر المناقشات الرفيعة المستوى ممثلون عن ٩٣ بلداً و٦ منظمات حكومية دولية، من بينهم رؤساء سلطات معنية بالمنافسة.

٣- وعرض عدة مندوبين تجارب وكالات بلدانهم الفتية المعنية بالمنافسة. وقد اكتسب عدد متزايد من البلدان، بما فيها بلدان نامية، خبرة في تطبيق قوانين المنافسة التي اعتمدها هذه البلدان في السنوات الأخيرة. وأشير، علاوة على ذلك، إلى أن ثمة حاجة إلى الاعتراف بالفارق بين اعتماد قانون للمنافسة وإنفاذه والتصدي للتحديات التي تكمن بين هاتين المرحلتين. وسلط أحد المندوبين الضوء على أهمية البرامج الدعوية بالنسبة لوكالات المنافسة المنشأة حديثاً، فقال إن وكالته قد نفذت عدداً من هذه البرامج التي تستهدف أساساً مؤسسات الأعمال. وأدلى بملاحظات أخرى تتصل بأدوات بناء القدرات، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإجراءات والمفاهيم الأساسية لقوانين المنافسة، بما في ذلك تعريف السوق ذات الصلة.

٤- وساق المندوبون عدة أمثلة على التجارب الناجحة في تعزيز مؤسسات بلدانهم عن طريق إدخال إصلاحات تشريعية وإجراء عمليات تقييم مستقل. وتحدث أحد الوفود عن شروع بلده في عملية تقييم للتشريعات التي يمكن أن تكون قد أعاققت إنفاذ قانون المنافسة. وفي سياق عرض التجارب الناجحة، تحدث أحد المندوبين عن التوازن بين الجنسين الذي تحقق على مستوى أعضاء وموظفي سلطة المنافسة.

٥- وسلط مندوبون آخرون الضوء على أهمية الدعم الدولي، خصوصاً عندما يكون هناك نقص في الخبرات المحلية في مجال المنافسة. وأثنى عدد من المندوبين على الأونكتاد لما يقدمه من مساعدة تقنية وينظمه من اجتماعات حكومية دولية بشأن قضايا المنافسة. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للأونكتاد لتنظيمه هذا الاجتماع، لأنه يمثل منتدى هاماً لتبادل الأفكار والخبرات مع النظراء، وأشارت هذه الوفود إلى القانون النموذجي باعتباره مرجعاً رئيسياً لسلطات المنافسة.

٦- وأعرب وزيران ترأسا وفدي بلديهما اللذين شاركا في عمليات استعراض النظراء الطوعي التي يجريها الأونكتاد عن تقديرهما لأهمية وجدوى هذه العملية في تعزيز القوانين والسياسات المحلية في مجال المنافسة. كما أعربا عن امتنانهما لكل من أسهم في عملية الاستعراض. وشددا على أهمية التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء بالنسبة للاستراتيجيات الإنمائية الإجمالية في بلديهما. وقال أحد المندوبين إن استعراض النظراء الثلاثي الأطراف قد بين أن العلاقة بين الهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاعات والسلطات المسؤولة عن تنظيم لا تزال تنطوي على تحديات في البلدان الخاضعة لاستعراضات النظراء.

٧- وفيما يتعلق باجتماع الخبراء المخصص المعني بحماية المستهلك، الذي تقرر أن يُعقد عقب اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي، قال أحد المندوبين إنه ينوي حضور ذلك الاجتماع لكي يحصل على بعض الأفكار المتبصرة بشأن إمكانية دمج قضايا المنافسة وحماية المستهلك في إطار عمل وكالة جديدة جامعة. وتحدث مندوب آخر عن المؤتمر السنوي الثالث الذي عُقد مؤخراً بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية ("كومبال")^(١)، فسلط الضوء على أهمية هذا المؤتمر في وضع الأولويات وتحديد الاحتياجات في مجال المنافسة وحماية المستهلك على المستوى الإقليمي في ١٢ بلداً من البلدان الأعضاء في المؤتمر. وأعرب مندوب عن أحد البلدان المستفيدة من بين البلدان الأعضاء في المؤتمر عن شكره للأونكتاد لأنه جعل تركيز الوكالات ينصب على حماية المستهلك بما يخدم مصلحة الفقراء.

٨- وأعدت عدة وفود تأكيد اعتقادها أن سياسات المنافسة تشكل أداة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي. وقال أحد المندوبين إن المنافسة مفهوم شديد التعقيد، خصوصاً بالنظر إلى النهج المتعارضة التي تتبعها البلدان المتقدمة والنامية. ولربما كان النهج المتبع إزاء الوصول إلى

(١) في إطار برنامج "كومبال"، يقدم الأونكتاد مساعدة تقنية إلى نخبة من بلدان أمريكا اللاتينية في مجال قانون المنافسة وحماية المستهلك.

الأسواق هو المشكلة التي واجهت التفاوض، في إطار منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٤، حول عقد اتفاق متعدد الأطراف بشأن سياسات المنافسة.

٩- وأوضح ممثل عن منظمة التجارة العالمية العلاقة بين المنافسة والتجارة، فشدّد على أن كلاً منهما يعزز الآخر ويشكل أداة مهمة للأداء الجيد في عمل الأسواق. وعلى الرغم من أن المنافسة لا تشكل جزءاً من برنامج العمل الحالي لمنظمة التجارة العالمية، فإن لها دوراً مهماً في جدول أعمالها فيما يتعلق، مثلاً، بعمليات استعراض السياسات التجارية في إطار المنظمة. وعلاوة على ذلك، تتضمن عدة اتفاقات من الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية أحكاماً تتعلق بسياسات المنافسة. وقال إنه يسر أمانة منظمة التجارة العالمية أن تتعاون مع الأونكتاد والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرهما من المنظمات.

١٠- وعرض ممثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) معلومات محدّثة عن الأنشطة المضطلع بها في مجال المنافسة. فبحلول نهاية عام ٢٠١٣، ينبغي أن يكون هناك قانون للمنافسة في جميع البلدان الأعضاء في الكوميسا. وأشار إلى أن الأونكتاد ولجنة الكوميسا المعنية بالمنافسة يعملان معاً في إطار برنامج الأونكتاد المعني بالمنافسة الخاص بأفريقيا، المعروف باسم برنامج "أفريكومب" (AFRICOMP).

جيم - الجلسة العامة الختامية

١١- لم يطلب أي وفد التحدث في الجلسة العامة الختامية، ولذلك أعرب الرئيس عن شكره للأونكتاد، وبخاصة لرئيس فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وللمندوبين الذين شاركوا في الاجتماع.

دال - استعراض النظراء الثلاثي الأطراف لقوانين وسياسات المنافسة: جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي

١٢- تولى السيد شون إنيس، المسؤول التنفيذي الأول في لجنة المنافسة في موريشيوس، إدارة استعراض النظراء الثلاثي الأطراف لقانون وسياسة المنافسة في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وقد أعد لهذه الاستعراضات ألبرتو هاملير، وتولاسوني كايرا، وألكس كوبوبا، وألان ملولاً. وأجرى عمليات استعراض النظراء جورج لبيميلي، المسؤول التنفيذي الأول في لجنة الكوميسا المعنية بالمنافسة؛ وسيمون روبرتس، اللجنة المعنية بالمنافسة في جنوب أفريقيا؛ وراسل دامتوفت، المدير المشارك، مكتب الشؤون الدولية، اللجنة الفيدرالية للتجارة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وديفيد أونغولو، رئيس السلطة المعنية بالمنافسة في كينيا. وترأس وفد جمهورية تنزانيا المتحدة السيد عبد الله عمر كيجودا، وزير الصناعة والتسويق؛ ونيكوبوكا شيمويلا، رئيس لجنة المنافسة العادلة. وترأست وفد زامبيا إنسيلا تشيشيا تينا سينجيلا،

السفيرة والممثلة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة في جنيف؛ وتشيلوفيا ب. سامبا، المدير التنفيذي للجنة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في زامبيا. أما وفد زمبابوي فقد ترأسه ويلشمان نكوبي، وزير الصناعة والتجارة؛ وألكس كوبوبا، مدير اللجنة المعنية بالمنافسة والتعريفات الجمركية.

١٣- وقد خُصصت الجلسة الصباحية من استعراض النظراء الثلاثي الأطراف لعرض الاستعراضات الثلاثة وتقييمها على أساس مقارن.

١٤- وعرض السيد كايرا الاستنتاجات الرئيسية للتقرير المتعلق بجمهورية تنزانيا المتحدة. فقد اعتمد هذا البلد، بعد أن خاض تجربة الاقتصاد الموجه مركزياً، أول قانون له بشأن المنافسة في عام ١٩٩٤. وبدأ في عام ٢٠٠٣ نفاذ القانون الحالي بشأن المنافسة العادلة. ويتألف الإطار المؤسسي الذي أرساه القانون من اللجنة المعنية بالمنافسة العادلة، ومحكمة المنافسة العادلة، والمجلس الوطني للدفاع عن المستهلك. إلا أن هذا المجلس الأخير لم يبدأ في العمل بعد. وينظم القانون حظر الاتفاقات المانعة للمنافسة، وإساءة استخدام مركز القوة السوقية، ومراقبة عمليات الاندماج، وحماية المستهلك.

١٥- وبعد إجراء تحليل لنظام المنافسة وإنفاذه في جمهورية تنزانيا المتحدة، قدم خبير الاستعراض عدة توصيات تشمل ما يلي:

- (أ) ينبغي أن تكون القيود الرأسية والهيمنة المشتركة مشمولة بنظام المنافسة التنزاني؛
- (ب) ينبغي خفض الحد الأدنى للغرامات من مستواها الحالي البالغ ٥ في المائة إلى صفر في المائة وذلك لإتاحة اعتماد نظام تساهلي؛
- (ج) ينبغي النظر في فرض جزاءات جنائية على الأفراد؛
- (د) ينبغي فصل سلطات التحقيق والملاحقة والمقاضاة المسندة حالياً إلى المدير العام للجنة المعنية بالمنافسة؛

(هـ) ينبغي إصلاح عدة آليات إجرائية لإتاحة الطعن في قرارات محكمة المنافسة العادلة أمام محكمة الطعون التي ينبغي أن تكون لها أيضاً سلطة الإشراف على سلوك الهيئات التنظيمية.

١٦- وعلى العموم، أوصى خبير الاستعراض بتنقيح نظام التمويل الخاص بالمؤسسات الثلاث جميعها لجعله أكثر قابلية للاستمرار.

١٧- وعرض السيد كوبوبا الاستنتاجات الرئيسية لاستعراض النظراء الخاص بزامبيا. فقد اعتمد هذا البلد أول قانون له في مجال المنافسة في عام ١٩٩٤ أيضاً، وبدأ نفاذ القانون الحالي بشأن المنافسة وحماية المستهلك منذ عام ٢٠١٠. وينظم هذا القانون الممارسات التجارية التقييدية والمانعة للمنافسة، وعمليات الاندماج، والتحقيقات السوقية، وقضايا حماية

المستهلك. وفيما يتعلق بالبنية المؤسسية، تتألف اللجنة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك من هيتين تشغيليتين هما: الأمانة (التحقيق والعمل الدعوي) ومجلس المفوضين (المقاضاة). وتخضع القرارات لعملية مراجعة من قبل هيئة قضائية مختصة. وقدم خبير الاستعراض عدة توصيات: ينبغي للجنة أن تعمم معاييرها الخاصة بمراقبة عمليات الاندماج والاتفاقات الرأسية في أوساط الأعمال التجارية، وتوقيع مذكرات تفاهم مع الهيئات المنظمة للقطاعات، وتوضيح طبيعة عضوية المدير التنفيذي، بحكم منصبه، في المجلس لتجنب تضارب المصالح. كما اقترح إدخال بعض التعديلات على القانون الحالي وأوصى بتعزيز تمويل اللجنة الذي ينبغي أن يوفّر بأكمله من المنح الحكومية. وأخيراً، سيكون من المستحسن توفير مزيد من التدريب لأعضاء المحكمة وغيرها من الأجهزة القضائية.

١٨- وعرض السيد ملولاً الاستنتاجات الرئيسية لاستعراض النظراء الخاص بزيمبابوي. واستهل عرضه بإلقاء نظرة عامة على السياق التاريخي والسياسي الذي ينبغي من خلاله النظر إلى نظام المنافسة الزيمبابوي، بما في ذلك التحديات الاقتصادية الناشئة عن الحرب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩٩٨-٢٠٠٢) والعقوبات الاقتصادية التي فرضها بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين لزيمبابوي رداً على برامج إصلاح الأراضي التي نفذتها زيمبابوي في عام ١٩٩٩. ويرجع أول تشريع زيمبابوي في مجال المنافسة إلى عام ١٩٩٦؛ وقد صدر قانون المنافسة الزيمبابوي في عام ٢٠٠١، وتم تعديله لإتاحة الجمع بين اللجنة السابقة المعنية بالمنافسة الصناعية والتجارية واللجنة المعنية بالتعريفات الجمركية في لجنة واحدة هي لجنة المنافسة والتعريفات الجمركية، وذلك كتدبير يتوخى خفض التكاليف. وقد أدى التكييف الناقص لصيغة القانون آنذاك إلى قصور كبير شاب نظام المنافسة الزيمبابوي. وبينما يميز القانون بين أشكال السلوك المختلفة التي يمكن الطعن فيها، مثل ممارسات الأعمال التجارية غير المنصفة، والاتفاقات التقييدية التجارية، والممارسات التجارية الجائرة، فإنه لا يتضمن أي حظر عام للاتفاقات المانعة للمنافسة. فالممارسات التجارية الجائرة (مثل ممارسات الإغراق) هي وحدها التي تشكل فعلاً جرمياً ويعاقب عليها بالسجن أو بدفع غرامة. وعلى النقيض من ذلك، فإن ممارسات الأعمال التجارية غير المنصفة التي تشمل الممارسات التقييدية بصورة عامة، وإضافة إلى ممارسات محددة أُدرجت مفصّلة في الجدول الأول، لا يعاقب عليها إلا بالغاؤها. وجرى بحث قضايا أخرى تدرج في الإطار التشريعي الحالي. وقدم خبير الاستعراض جملة توصيات منها زيادة مرتبات موظفي لجنة المنافسة والتعريفات الجمركية (وهي تقل حالياً بما نسبته ٧٠٠ في المائة عن المرتبات التي يتقاضاها مسؤولو تنظيم القطاعات)؛ وإنشاء إدارة لتكنولوجيا المعلومات؛ والأهم من ذلك كله تنقيح القانون بعد إجراء دراسة شاملة تبيّن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه المنافسة، واستحداث منهج للدراسات العليا في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

١٩- وعرض السيد هاملير تقرير تقييم شامل للبلدان الثلاثة جميعها. وبعده وصف الخصائص المشتركة والمختلفة لكل نظام من نظم المنافسة، طرح خبير الاستعراض بعض

الأفكار بشأن نظم المنافسة الإقليمية التي تنتمي إليها البلدان الثلاثة الخاضعة لاستعراض النظراء (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، واتحاد شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). وأوصى بأن تعمل سلطات المنافسة جميعها على: (أ) تعزيز نطاق المداهمات المباحة بهدف زيادة قوة الإنفاذ؛ و(ب) تفسير الاستثناءات تفسيراً تقييدياً؛ و(ج) التدريب فيما يتعلق بإجراءات النظر في القضايا وتدريب موظفي القضاء؛ و(د) فرض جزاءات رادعة، مع إبراز ضرورة إصلاح القانون الزمبابوي المتعلق بالتكتلات الاحتكارية؛ و(هـ) تعزيز التعاون الإقليمي.

٢٠- ورحب وزير الصناعة والتجارة الترتي بجانب المقارنة في استعراض النظراء وشدد على أهميته في تعزيز جهود التكامل الإقليمي المبذولة في إطار اتحاد شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقال إن منتدى استعراض النظراء الثلاثي الأطراف يتيح فرصة للتعلم تستفيد منها جميع السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية والمتقدمة.

٢١- وأشاد رئيس لجنة المنافسة التريهة بعملية الاستعراض لأنها أبرزت بعض مجالات قانون المنافسة الترتي التي تحتاج إلى تعديل، وهي مجالات يلزم تناولها من أجل تحسين الإنفاذ: العلاقة بين اللجنة والهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاعات، ومجالس تسويق المحاصيل، وإغفال التوزيع الجغرافي وتوزيع العملاء في إطار حظر الاتفاقات المانعة للمنافسة، والمسائل المتصلة بعبثات إجراء التحقيقات المتصلة بالتكتلات الاحتكارية، ومراقبة عمليات الاندماج، والمسائل المتعلقة بفصل السلطات.

٢٢- ونوهت سفيرة زامبيا لدى الأمم المتحدة بالطابع المحايد والنشط الذي اتسمت به عملية استعراض النظراء، كما أشارت إلى الأهمية التي تعلقها بحكومتها على إصلاح قانون المنافسة الذي جرى مؤخراً (قانون المنافسة وحماية المستهلك لعام ٢٠١٠)، والذي ركز على المستويين الوطني والإقليمي على السواء. وقالت إن زامبيا قد أدت دوراً نشطاً في إنشاء إطار المنافسة الإقليمي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٢٣- وقال رئيس لجنة المنافسة وحماية المستهلك إن زامبيا قد اعتمدت أصلاً قانونها الخاص بالمنافسة لضمان ألا يؤدي وجود سلوك مانع للمنافسة إلى تبيد أو تقليص المكاسب المحققة من خلال عملية التحرير الاقتصادي. وعلى الرغم من أن إنفاذ قانون المنافسة قد واجه في البداية بعض المعارضة، فقد تم الاعتراف على نطاق واسع بما عاد به تحسين عمل الأسواق من فوائد عظيمة على الاقتصاد والمواطنين. وفي السنوات الأولى، تم التشديد على العمل الدَّعوي، ولكنه سيكون من المناسب الآن تعزيز قوة الإنفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، أدت تجربة الإنفاذ على مر السنين إلى تمكين زامبيا من تحديد مواطن الضعف، مما أفضى إلى تنقيح قانون المنافسة في عام ٢٠١٠.

٢٤- وقال وزير الصناعة والتجارة الزمبابوي إن عملية استعراض نظام المنافسة الزمبابوي كانت عملية متوازنة وقائمة على أسس متينة. وقد دعمت الحكومة عمل اللجنة دعماً فعالاً عن طريق إدخال ما سبق إجراؤه من تعديلات للقانون وتمويل ما أُجري من تحسينات. وفي معرض وصفه للمساعدة الشاملة والمستمرة المقدمة من الأونكتاد، قال إن الاستنتاجات والتوصيات التي يتضمنها تقرير استعراض النظراء هي استنتاجات وتوصيات شاملة وإن من شأن تنفيذها أن يسهم إسهاماً كبيراً في زيادة فعالية تطبيق قانون وسياسة المنافسة في زمبابوي.

٢٥- وبعد الاستماع إلى البيانات التي أدلت بها الوفود الثلاثة، عقدت جلسة أسئلة وأجوبة. وتتصل الأسئلة التي طرحها خبراء الاستعراض بالمجالات التالية: (أ) ممارسة الإنفاذ؛ و(ب) العلاقة بين قانون المنافسة والهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاعات؛ و(ج) البعد الإقليمي؛ و(د) العلاقة بين سلطات المنافسة الوطنية والهيئات الحكومية المعنية على نطاق أوسع.

٢٦- وشملت الأسئلة، في جملة ما شملته، مسألة صلاحيات التحقيق المسندة إلى السلطات المعنية بالمنافسة، وبخاصة اشتراط إثبات حدوث انتهاك متعمد لأحكام قانون المنافسة في جمهورية تنزانيا المتحدة، واستخدام برامج التساهل كأداة لكشف التكتلات الاحتكارية في زامبيا، وأهمية معايير المصلحة العامة في تقييم الممارسات التجارية التقييدية في زمبابوي، والترتيبات المؤسسية للتعاون مع الهيئات المنظمة للقطاعات. وقد أجاب كل بلد من البلدان المشمولة بعملية الاستعراض عن تلك الأسئلة بروح تتسم بالشفافية وحسن النية. وفي معظم الحالات، أُشير إلى أنه يجري بذل جهود للتصدي للتحديات الأشد إلحاحاً، رغم أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من العمل. ومن ذلك مثلاً أن جمهورية تنزانيا المتحدة قد استطاعت إثبات التعمد في سياق التحقيقات، رغم أنها ترغب في تعديل اشتراط الإثبات من خلال إجراء إصلاح تشريعي. وقالت زامبيا إن برامج التساهل ضرورية لتحسين كشف التكتلات الاحتكارية، وأعربت عن أملها بأن يكون هناك مزيد من الالتزام الإقليمي فيما يتعلق بهذه المسألة. واعترفت زمبابوي بأن "المصلحة العامة" مفهوم غامض؛ إلا أن قانونها يشير إلى عدة جوانب محدّدة لمعيار المصلحة العامة. وشددت الوكالات جميعها على ضرورة تعزيز التنسيق المؤسسي مع الهيئات التنظيمية لتجنب تضارب الاختصاصات.

٢٧- وفي أعقاب الأسئلة التي طرحها خبراء الاستعراض، أُفسح المجال أمام المندوبين الآخرين لطرح الأسئلة فيما يتصل بمسألة تحديد العدد الأمثل لموظفي السلطة المعنية بالمنافسة وكيفية الاحتفاظ بالمواهب. وعندما سُئل ممثلو سلطات المنافسة في البلدان الثلاثة التي شملها الاستعراض عمّا إذا كان لديهم أي اختصاص فيما يتعلق بتقييم المساعدة المقدمة من الدولة، أجابوا بأن عدة دراسات قد أُجريت لتحديد العدد الأمثل للموظفين، رغم أن هذا يخضع للتغيير بحسب التطورات الاقتصادية. وأشير إلى أن توفير الحوافز والتدريب هو أفضل سبيل للاحتفاظ بالمواهب في وكالات المنافسة. وقيل إنه لا يوجد في البلدان الثلاثة جميعها اختصاص فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الدولة، ولكن هيئات المنافسة تعمل بنشاط على تقديم تقارير إلى الحكومات بشأن تأثير التدابير المحدّدة للمساعدة التي تقدمها الدولة على المنافسة وأفضل السبل لتجنب حدوث تشوهات في المنافسة.

٢٨- وخلال الجزء الثاني من عملية الاستعراض، أُتيحت للبلدان الثلاثة التي شملها استعراض النظراء فرصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في إطار نقاش تفاعلي مع ممثلي سائر السلطات المعنية بالمنافسة. وأعربت سلطات المنافسة التي شملها الاستعراض عن اهتمام بمعرفة الكيفية التي استطاع بها الاتحاد الأوروبي وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ضمان اتباع الأصول القانونية الواجبة في حين أن سلطات التحقيق والمقاضاة مسندة إلى هيئة واحدة. وشدد المشاركون، في سياق ردودهم، على أهمية التمسك بعمليات قانونية شفافة ومستقلة وإخضاع جميع القرارات للمراجعة القضائية. كما أبدت البلدان المشمولة بالاستعراض اهتماماً بالتعرف على العلاقة بين سلطات المنافسة والهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاعات في أستراليا وناميبيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة. وأشار في معظم الأجوبة إلى ضرورة الانخراط في نوع من أنواع التعاون الرسمي بين سلطات المنافسة والهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاعات من أجل تجنب تداخل أو تعارض الاختصاصات.

٢٩- وفيما يتعلق بمتابعة استعراض النظراء، عرضت أمانة الأونكتاد اقتراح مشروع يبين الخطوط العريضة للأنشطة التي سيُضطلع بها لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء. وتشمل الأنشطة المقترحة برامج قطرية فضلاً عن أنشطة إقليمية معينة تنفذ بالتعاون مع التجمعات الإقليمية. ودعا الأونكتاد الشركاء الإنمائيين والسلطات الأخرى المعنية بالمنافسة إلى مساعدة البلدان الثلاثة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء.

٣٠- وفي الختام، أعرب رؤساء وفود السلطات الثلاث المعنية بالمنافسة عن ارتياحهم لعملية استعراض النظراء وأبلغوا الاجتماع بأن حكوماتهم ملتزمة بتنفيذ التوصيات. كما دعوا الأونكتاد إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال وطلبوا من الجهات المانحة الأخرى الانضمام إلى هذه الجهود.

هاء- اجتماع المائدة المستديرة - سياسة المنافسة والمشتريات العامة

٣١- أدار أعمال اجتماع المائدة المستديرة رئيس الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي. وألقى السيد إنيس الكلمة الرئيسية في الاجتماع. وضمت حلقة النقاش كلاً من ميخائيل إفرايف، مدير إدارة المشتريات العامة في الجهاز الاتحادي الروسي لمكافحة الاحتكار؛ وأنا مولير، موظفة الشؤون القانونية في منظمة التجارة العالمية؛ وأنطونيو ماوديس، مدير إدارة العمل الدّعوي في اللجنة الإسبانية المعنية بالمنافسة؛ وجايهو مون، اللجنة الكورية للتجارة العادلة، جمهورية كوريا.

٣٢- ولدى افتتاح اجتماع المائدة المستديرة، عرضت أمانة الأونكتاد الاستنتاجات الرئيسية التي تضمنتها مذكرة المعلومات الأساسية التي أُعدت لاجتماع المائدة المستديرة^(٢).

(٢) الأونكتاد (٢٠١٢). سياسة المنافسة والمشتريات العامة. TD/B/C.I/CLP/14، ١٧ نيسان/أبريل.

وفي حين أن موضوع قضايا المنافسة في مجال المشتريات العامة قد نوقش في منتديات دولية أخرى مختلفة، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي هذه المسألة. ولهذا السبب، اعتمدت مذكرة المعلومات الأساسية نهجاً واسعاً يشمل تلك الجوانب من الإطار المؤسسي التي تعزز المنافسة، فضلاً عن منع التحايل في العطاءات وكشفه والمقاواة عليه.

٣٣- وقال المتحدث الرئيسي إن للمشتريات العامة أهميتها من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النامية. وأضاف قائلاً إن القانون النموذجي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في عام ٢٠١١ بشأن المشتريات العامة هو قانون مفيد. ووصف أشكالاً مختلفة للسلوك التواطئي الذي يؤثر على المشتريات العامة وقال إن هذا يؤدي إلى زيادة في المصاريف المتكبدة بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة. وقدم إيضاحات حول الإطار التنظيمي للمشتريات العامة في موريشيوس وشدد إضافة إلى ذلك على أن التحايل في العطاءات محظور بموجب قانون المنافسة في موريشيوس. وفي حين أن لجنة المنافسة في موريشيوس لم تتخذ حتى الآن أية إجراءات قضائية في أية دعاوى تتصل بالتحايل في العطاءات، فقد مهدت الأرضية لذلك بتوقيعها على مذكرة تفاهم مع هيئة المشتريات العامة وقيامها بتوفير التدريب والمشورة لمسؤولي المشتريات العامة. وعلاوة على ذلك، نفذت لجنة المنافسة في موريشيوس بعض الأنشطة الدعوية الهادفة إلى تثقيف مؤسسات الأعمال الخاصة فيما يتعلق بقواعد المشتريات.

٣٤- وتلت الكلمة الرئيسية عروض قدمها أعضاء حلقة النقاش. وركز العرض الأول الذي قدمه السيد إفرايف على إصلاح نظام المشتريات العامة في الاتحاد الروسي، فضلاً عن الجهود التي تبذلها سلطة المنافسة الروسية لمكافحة التواطؤ في المشتريات العامة. وقال إن الإصلاح الذي نُفذ في عام ٢٠٠٦ شمل إنشاء موقع إلكتروني وحيد يُعلن فيه عن جميع المعلومات المتعلقة بالعطاءات العامة في الاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، استُحدث نظام إلزامي لطرح العطاءات إلكترونياً وأُنشئت آلية لتلقي الطعون من المتنافسين غير الفائزين في العطاءات. وعلى مدى السنوات الست الماضية، حُققَت وفورات تزيد عن ١ ٤٤٨ مليار روبل (٣٦ مليار يورو) وذلك بفضل إصلاح نظام المشتريات. وأخيراً، أشار السيد إفرايف إلى بعض التحديات المستمرة التي تتطلب المزيد من العمل.

٣٥- وعرضت المتحدثثة التالية من أعضاء حلقة النقاش، السيدة مولير، الخصائص الرئيسية للاتفاق المتعلق بالمشتريات الحكومية، وهو اتفاق متعدد الأطراف يمكن أن ينضم إليه أعضاء منظمة التجارة العالمية، وقد أُعيد التفاوض بشأنه مؤخراً من قبل الأطراف في الاتفاق. ويتطلب الانضمام إلى الاتفاق فتح الأسواق المحلية للمشتريات العامة أمام مؤسسات الأعمال المنشأة في بلدان أخرى أعضاء في الاتفاق. وبالمقابل، تتاح للشركات المحلية إمكانية الوصول إلى أسواق المشتريات العامة في البلدان الأخرى، كما تتيح الأطراف في الاتفاق فرصاً إضافية

هامة للوصول إلى الأسواق، وذلك في إطار الاتفاق المنقح. وبهذه الطريقة، يؤدي الانضمام إلى الاتفاق إلى توسيع نطاق مجموعة المشاركين المحتملين في العطاءات ويحفز المنافسة على العقود العامة. وعلاوة على ذلك، يتطلب تنفيذ الاتفاق، وبخاصة نصه المنقح المبسّط والمحدث، إنشاء نظام للمشتريات العامة يقوم على أساس المبادئ المنصوص عليها في الاتفاق المتعدد الأطراف، بما في ذلك مبدأ المنافسة. وفي هذا السياق، لا يؤدي الانضمام إلى الاتفاق إلى إلزام البلدان باتخاذ تدابير وقائية أو علاجية فيما يتعلق بالعطاءات التوافقية، رغم أنه يشجع على ذلك بالتأكيد. وفي الوقت الحالي، أصبح ٤٢ بلداً متقدماً ونامياً، من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أطرافاً في الاتفاق.

٣٦- وتحدث السيد ماوديس عن نظام المشتريات العامة الإسباني والجهود التي تبذلها سلطة المنافسة الإسبانية لمكافحة سلوك التواطؤ في هذا المجال. وأشار إلى أن الإنفاق الحكومي على المشتريات العامة يشكل ما نسبته نحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وقال إن التحايل في العطاءات يؤدي إلى تضخم تكاليف المشتريات العامة بنسبه تقدر بنحو ٢٠ في المائة. وقبل أن يقدم استعراضاً عاماً مقتضباً للإطار القانوني لنظام المشتريات العامة الإسباني الذي يشمل أساساً الصكوك القانونية ذات الصلة للاتحاد الأوروبي، شدد على أن السلطات المعنية بالمنافسة، وإن كانت لا تتولى المسؤولية عن تنفيذ عمليات المشتريات العامة أو وضع القواعد ذات الصلة، تُنصح باستخدام وظيفتها الاستشارية من أجل الترويج لنظام مشتريات عامة يقوم على أساس مبدأ المنافسة. وقال إن لمقاومة المتورطين في حالات التحايل في العطاءات أهمية بالغة لضمان التنافس على العقود العامة. وفي هذا السياق، قال إن السلوك التواطئي قد أثر مؤخراً على بعض مجالات المشتريات العامة في إسبانيا، مثل مشتريات القطاع الصحي وقطاع شق الطرق. وقد نشرت سلطة المنافسة الإسبانية مؤخراً دليلاً عملياً بشأن المشتريات العامة يوفر إرشادات للكيانات المسؤولة عن المشتريات حول كيفية تشجيع المنافسة في مجال المشتريات العامة ومنع التحايل في العطاءات وذلك من خلال تصميم ملائم للعطاءات العامة.

٣٧- وقدم العرض الأخير السيد مون الذي وصف نظام المشتريات العامة الكوري. وقال إن هذا النظام يتميز بوجود منظمة حكومية مركزية مسؤولة عن تنفيذ عمليات الشراء بالنيابة عن الوكالات الحكومية الأخرى. وتشمل إجراءات المشتريات آلية طعن متاحة للمتنافسين غير الفائزين في العطاءات. وقدم استعراضاً عاماً مقتضباً لتاريخ نظام المشتريات العامة الكوري الذي يعود إلى عام ١٩٥١، وأوضح المراحل التي تطور فيها هذا النظام من خلال التجريب والخطأ. وشدد تشديداً خاصاً على الترابط والتصادم المحتمل بين المنافسة والكفاءة والشفافية.

٣٨- وخصص السيد مون الجزء الثاني من هذا العرض لمسألة منع التحايل في العطاءات وإنفاذ القانون لمكافحة. وقال إنه يجري اتخاذ تدابير مختلفة لمنع التحايل في العطاءات، بما في ذلك استحداث نظام إلكتروني لطرح العطاءات، وإدراج حكم مُعد مسبقاً بشأن التعويضات

في العقود العامة، واستبعاد المتلاعبين في العطاءات من المشاركة في إجراءات التنافس على العطاءات في المستقبل، وعقد دورات تدريبية لأوساط الأعمال التجارية، وإنشاء نظام لتحليل مؤشرات التحايل في العطاءات. وأخيراً، تحدثت عضو حلقة النقاش عن جهود مكافحة التحايل في العطاءات في مشاريع التسليم الجاهز بالكامل ("مشاريع تسليم المفتاح") التي تتولى فيها شركة واحدة كلاً من تصميم المنشآت العامة وبنائها.

٣٩- وأعقب تقديم عروض أعضاء حلقة النقاش الاستماع إلى بيانات أدلى بها المشاركون. ووصف العديد من المتحدثين النظم المحلية للمشتريات العامة في بلدانهم وعلاقتها بقانون المنافسة. ففي عدة بلدان، لا يخضع التحايل في العطاءات لعقوبات بموجب قانون المنافسة المحلي فحسب، بل بموجب القانون الجنائي أيضاً. وبالإشارة إلى الدور الذي تؤديه سلطات المنافسة في مكافحة التحايل في العطاءات، قال أحد المشاركين إن هناك عدة تجارب ناجحة فيما يتعلق بمقاضاة المتورطين في حالات التحايل الخطير في العطاءات، كما هو الحال مثلاً في صناعة البناء السويسرية، وصناعة مستحضرات الصيدلة المغربية، وقطاع الرعاية الصحية المكسيكي، ومشتريات سيارات الإطفاء في ألمانيا. ويبدو أنه كان هناك توافق في الآراء فيما بين المتحدثين على أن للتعاون والتنسيق بين سلطات المنافسة وسلطات المشتريات العامة أهمية حاسمة في مكافحة التحايل في العطاءات.

٤٠- وتحدثت عدة مندوبين عن المبادئ التوجيهية الصادرة عن سلطات المنافسة فيما يتعلق بالمشتريات العامة من أجل مساعدة الكيانات المسؤولة عن المشتريات في منع وكشف التحايل في العطاءات. وفي بعض الأحيان، تصدر هذه المبادئ التوجيهية بدعم خارجي من جهات منها مثلاً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشار هنا أيضاً إلى تقرير موجز عن العمل الذي تضطلع به هذه المنظمة الأخيرة بشأن المنافسة والمشتريات العامة، وهو تقرير يسلط الضوء على التصادم بين مبدأ الشفافية في المشتريات العامة من أجل منع الفساد، ومبدأ المنافسة الذي يمكن أن يتعرض للخطر عندما تؤدي الشفافية المفرطة إلى تسهيل التواطؤ.

٤١- وتحدثت عدة مندوبين عن الجهود المبذولة للعودة مجدداً إلى اعتماد نظام للمشتريات العامة يقوم على أساس المنافسة، وعن الإصلاحات الحديثة أو المستمرة لنظم المشتريات العامة في بلدانهم. وفي هذا السياق، قيل إن لسلطات المنافسة دوراً هاماً في العمل الدعوي. وقال عدة متحدثين إن القانون النموذجي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في عام ٢٠١١ بشأن المشتريات العامة يمثل دليلاً مفيداً.

واو- اجتماع المائدة المستديرة - الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود: التحديات التي تواجهها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٤٢- أدار اجتماع المائدة المستديرة رئيس الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي. وأدلى آرييل إزراحي، مدير مركز قانون وسياسة المنافسة التابع لجامعة أكسفورد، بالكلمة الرئيسية. وضم فريق حلقة النقاش في هذا الاجتماع كلاً من (أ) باولو بومبير دا سيلفيرا، رئيس الوحدة الدولية في سلطة المنافسة البرازيلية؛ و(ب) آنا ماريا تري أنغرايني، عضو لجنة الإشراف على المنافسة التجارية؛ و(ج) زونيد محمد، الخبير الممارس لقانون المنافسة مؤسسه فيربريدج أرديني ولاوتون في جنوب أفريقيا.

٤٣- وعرضت أمانة الأونكتاد دراسة تتضمن معلومات أساسية عن الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود والتحديات التي تواجهها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وحددت هذه الدراسة، التي تستند إلى تجارب بلدان مختارة ذات سجل قوي في مجال إنفاذ القانون ضد التكتلات الاحتكارية عبر الحدود ومراقبة عمليات الاندماج، التحديات المحددة التي تواجهها البلدان النامية في التعامل مع التكتلات الاحتكارية الدولية وعمليات الاندماج عبر الحدود. وكسبيل للمضي قدماً في التعامل مع التكتلات الاحتكارية الدولية، اقترحت الأمانة بعض التدابير التي يمكن أن تتخذ على المستوى الوطني، بما في ذلك وضع برامج تساهل ومضاعفة جهود الإنفاذ ضد التكتلات الاحتكارية المحلية. وعلى المستوى الدولي، تشجع الدراسة على التعاون الدولي وتقتراح إنشاء شبكة استعلامات دولية. وفيما يتعلق بالتعامل مع عمليات الاندماج عبر الحدود، سلطت الأمانة الضوء على أهمية بناء القدرات وتنمية المهارات على المستوى الوطني.

٤٤- ووصف المتحدث الرئيسي، السيد إزراحي، العوامل المحددة المتصلة بإنفاذ قانون المنافسة على المستوى الدولي وركز على واقع الإنفاذ في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويشمل هذا الواقع التعرض للأثر السلبي لتحويل الثروة من ولاية قضائية إلى أخرى نتيجة للقيود المفروضة على المنافسة عبر الحدود، ونقص القدرة على الاستفادة من إجراءات الإنفاذ التي تنفذها بلدان أخرى، والقيود التي تحد من القدرة، والتعرض للعوامل الخارجية الناشئة عن إجراءات الإنفاذ في أماكن أخرى، وما تتسم به مخالفات الشركات المتعددة الجنسيات من تعقد. وكرد على التحديات التي تطرحها الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود، اقترح تجميع قدرات الإنفاذ؛ ومن السبل التي يمكن أن تحقق هذه الغاية ما يتمثل في إنشاء "منبر مركز متعدد الجنسيات لتبادل المعلومات". وتشمل السمات الرئيسية لهذا "المنبر التعاوني لتبادل المعلومات" تجميع الموارد لضمان حدوث تدفق واضح للمعلومات غير السرية، حيث يدرج كل بلد في إطار هذا المنبر معلومات تتعلق مثلاً بالتحقيقات السابقة والجارية بشأن التكتلات الاحتكارية وعمليات الاندماج، فضلاً عن دراسات سوقية. ومن شأن هذا المنبر أن يتيح جمع المعلومات وتقاسمها فضلاً عن تيسير التعاون في التحقيقات

الجارية. كما أن من شأن استخدام هذا المنبر أن يحقق فوائد تشمل الحد من تشرذم إجراءات الإنفاذ، وزيادة فعالية الوكالات وما تتخذه من إجراءات ردع، وتيسير متابعة التحقيقات وسُبل العلاج المحلية. ومن شأن بنك البيانات أن يُسهّم أيضاً في بناء القدرات والتعلم والتعاون غير الرسمي في حالات معينة. واقترح أن يتولى الأونكتاد إنشاء بنك البيانات هذا.

٤٥ - وعرض السيد بورنيير دا سيلفيرا تجربة البرازيل في مجال التكتلات الاحتكارية الدولية ومراقبة عمليات الاندماج عبر الحدود. وقدم استعراضاً عاماً مقتضباً للجهود التي بذلتها البرازيل في مجال إنفاذ القانون ضد التكتلات الاحتكارية خلال العقد الماضي والتحديات المحددة التي تواجهها البرازيل في مكافحتها للتكتلات الاحتكارية الدولية. فأشار أولاً إلى أن التكتلات الاحتكارية الدولية ما برحت تنتهج استراتيجيات معقدة على نحو متزايد، مما يزيد من صعوبة عبث السلطات على الأدلة. وأوضح، ثانياً، أن المساحة الشاسعة للبرازيل تطرح تحدياً آخر بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة للسلطات. وأشار أخيراً إلى أنه على الرغم من كون إنفاذ قانون المنافسة ينحصر ضمن الحدود الوطنية، فإن الأعمال التجارية تتسم بطابع عالمي. وفيما يتعلق بمراقبة عمليات الاندماج عبر الحدود، قال إن بلده قد اعتمد مؤخراً نظام إخطار سابق لعمليات الاندماج. وقد بدأت البرازيل بتنفيذ إجراءات إنفاذ محلي ضد الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود، ثم انتقلت إلى الإنفاذ الدولي. وشدد على أهمية تقارب الإجراءات والأطر الزمنية عبر مختلف الولايات القضائية فيما يتعلق بمراقبة عمليات الاندماج، الأمر الذي يُيسر تعاون البرازيل بفعالية مع الوكالات الأجنبية المعنية بالمنافسة. ومن أجل تعزيز التعاون الدولي، قال إن من الضروري إقامة علاقات مثمرة بين السلطات. واقترح تعزيز تبادل المعلومات بشكل غير رسمي.

٤٦ - وعرضت السيدة ترائ أنغرايني وجهة النظر الإندونيسية بشأن الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. وقدمت استعراضاً عاماً للإطار القانوني ومخططات التعاون الدولي في إندونيسيا للتعامل مع الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. ووصفت جهود الإنفاذ التي تُبذل في بلدها من خلال تقديم إحصاءات عن حالات التكتلات الاحتكارية وعمليات الاندماج، وسلطت الضوء على القيم العالية لصفقات عمليات الاندماج عبر الحدود التي تشمل شركات أجنبية مقارنة بعمليات الاندماج التي تحدث بين شركات محلية. واستناداً إلى التجربة الإندونيسية، أشارت إلى بعض التحديات التي تواجه إجراءات الإنفاذ ضد الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود، مثل اختلاف النظم القانونية والهياكل المؤسسية، واختلاف مستويات الحماية أو الأولوية المحددة من قبل الحكومات، ونقص التعاون الرسمي في مجال الإنفاذ، ومقدار الوقت الذي يتطلبه التنسيق الدولي مقارنة بالفترة الزمنية المحدودة المتاحة لدراسة الحالات. وكسبيل للمضي قدماً، أشارت إلى أهمية مضاعفة الجهود المبذولة في اتجاه تعزيز التعاون الثنائي وتبادل المعلومات بشكل غير رسمي بين السلطات، وإلى ضرورة توحيد إجراءات إنفاذ قانون المنافسة.

٤٧- وعرض السيد محمد تجربة جنوب أفريقيا فيما يتعلق بمراقبة عمليات الاندماج عبر الحدود والتكتلات الاحتكارية الدولية من منظور اختصاصه كخبير ممارس لقانون المنافسة. وفيما يتصل بمراقبة عمليات الاندماج عبر الحدود في جنوب أفريقيا، قال إن اختلاف الولايات القضائية التي تطبق معايير مختلفة بشأن المصلحة العامة يمكن أن يؤدي إلى حالة من عدم التيقن بالنسبة لممارسي قانون المنافسة والأطراف المشاركة في عمليات الاندماج. وأشار إلى أن الاختلافات في سبل العلاج التي تفرضها الولايات القضائية المختلفة يمكن أن تؤدي إلى تصفية قدر مفرط من الأصول من قبل شركة معينة في ولايات قضائية مختلفة. ويضاف إلى ذلك أن الاختلافات في القرارات المتخذة (بالموافقة أو المنع) بشأن عمليات الاندماج والوقت اللازم للحصول على الموافقة في مختلف الولايات القضائية قد تؤثر في تنفيذ عملية ما من عمليات الاندماج. وأشار إلى أن برامج التساهل هي الأداة الأنجع في مكافحة التكتلات الاحتكارية. وقال إن جنوب أفريقيا هي البلد الوحيد الذي يوجد لديه برنامج تساهل مع الشركات من بين البلدان الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وعددها ١٥ بلداً. وهذا يسبب حالة من عدم التيقن بالنسبة لأعضاء التكتلات الاحتكارية الذين يعملون في جنوب أفريقيا وكذلك في غيرها من البلدان الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، ذلك لأن هؤلاء قد يترددون في التقدم بطلبات للاستفادة من برنامج التساهل في جنوب أفريقيا خشية تعرضهم للملاحقة القضائية في البلدان الأخرى الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي التي لا تنتهج سياسة التساهل هذه.

٤٨- وشدد العديد من المندوبين على أهمية التعاون الدولي في التعامل مع الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود، وساقوا أمثلة ثبتت فيها القيمة العظيمة للتعاون الدولي. وأشار أحد المندوبين إلى فوائد التعاون الدولي فيما يتعلق بالحصول على التنازلات، كنعوية الأدلة، ونظريات الضرر، وسير التحقيقات، وتوقيت إجراءات الدعاوى. وشدد مندوب آخر على ضرورة التواصل المبكر من خلال تبادل المعلومات بشكل غير رسمي. وأعرب العديد من المندوبين عن تأييدهم لفكرة إنشاء بنك بيانات تعاوني لتوفير المعلومات، حسبما اقترحه المتحدث الرئيسي، وهو ما اقترح كذلك في مذكرة المعلومات الأساسية. وحث عدة مندوبين الأونكتاد على تولى زمام الريادة في تنفيذ هذه المبادرة. وقال أحد المندوبين أن هناك مبادرة مماثلة سبق أن اعتمدت على المستوى الإقليمي واقترح توسيع نطاقها في إطار التعاون الإقليمي للأونكتاد. وقال المتحدث الرئيسي إن بنك البيانات لا ينبغي أن يكون شبكة ثقيلة إلى حد يتعذر التعامل معه، واقترح أن يبدأ إنشاؤه بمشروع نموذجي على نطاق صغير ثم ينمو ليشمل المزيد من البلدان على مر الزمن. وشدد عدة مندوبين على أهمية بذل المزيد من جهود التنسيق لتجنب اعتماد سبل علاج أو قرارات متضاربة حيث يجري استعراض عمليات الاندماج عبر الحدود في أعداد متزايدة من الولايات القضائية. وأشار مندوبان إلى ما يمكن أن يترتب على اتفاقات التجارة الحرة من انعكاسات على استعراض عمليات الاندماج عبر الحدود وعلى التعاون الدولي.

زاي- اجتماع المائدة المستديرة - إدارة المعارف والموارد البشرية من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة

٤٩- ألقى الكلمة الرئيسية في اجتماع المائدة المستديرة السيدة سو بريليد من مؤسسة SCH Associates. وشارك في حلقة النقاش في هذا الاجتماع كل من سيمون روبرتس، مدير إدارة السياسات والبحوث في اللجنة المعنية بالمنافسة في جنوب أفريقيا؛ وفرانسيس كاريوكي، المدير العام بالإناابة لسلطة المنافسة في كينيا؛ وتوني بيني، فريق الدراية العملية بديوان المستشار العام، مكتب التجارة العادلة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وليرزان كايهان أونال، منسقة العلاقات الدولية في سلطة المنافسة التركية.

٥٠- وقالت المتحدث الرئيسية إن إدارة الموارد البشرية في بيئة تقوم على المعرفة هي عملية تحدث على كامل نطاق مؤسسة الأعمال وتقوم على تعدد التخصصات وعلى أساس القيم، وإن الثقافة التنظيمية تدعم إدارة المعارف والموارد البشرية. وأشارت إلى أن إحداث التغييرات في هذه الثقافة يكون أسهل إذا تمت من القاعدة إلى القمة وشملت العناصر الثقافية القائمة. وينبغي أن تكون المكافآت على الانخراط في النظام رسمية وغير رسمية وليس مجرد مكافآت نقدية. ولا ينبغي أن تقوم المكافآت على أساس طول فترة الخدمة (أي تراكمية) بل ينبغي أن تعكس الخبرة والمساهمة في المنظمة. وينبغي تقاسم المعارف عبر الحدود الاجتماعية والمهنية والإدارية والفردية، حيث تؤدي الأشكال الجديدة لوسائل التواصل الاجتماعي دوراً هاماً بقدر ما تؤدي إلى تغيير طريقة عمل الناس وتغيير أنماط الحياة العملية والحدود التنظيمية الداخلية والخارجية. ومن المهم كذلك النظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي الفردية كذخ لا كتهديد لبيئة الأعمال. وقالت إن المخاطر التي تنشأ عن السلوك الفردي تفوق تلك التي تنشأ عن استخدام التكنولوجيا، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى اعتماد بروتوكولات ضمن إطار ثقافي يستند إلى القيم. وإدارة المنظمة دور توجيهي وتيسيري ومن ثم ينبغي لها أن تسعى لتجاوز أنماط أساليب التحكم والسيطرة التي تفتقر إلى الفعالية في أية بيئة تتدفق فيها المعلومات والمعارف بحرية. وقالت إن التحديات الراهنة التي تواجه إدارة المعارف وإدارة الموارد البشرية تشمل الحالة المالية العالمية الراهنة - فخفض التكاليف يترع إلى تعزيز أساليب الإدارة القائمة على التحكم والسيطرة - وضرورة بناء ثقافة تقوم على أساس قيم مشتركة وبيئة، مثل تدابير مكافحة الفساد. وأشارت إلى أنه يظل من الأولويات الرئيسية تبني واستخدام الجيل الجديد من التقنيات الشبكية (web 2.0) وضمان الالتزام على مستوى القمة.

٥١- وقال السيد روبرتس إن من المهم أن تنتهج السلطات الفتية المعنية بالمنافسة نهجاً استباقياً فاعلاً إزاء مسألة إدارة المعارف. فالإدارة الفعالة للمعارف تُرسى الأسس لقيام منظمة تتميز بالكفاءة والمهنية والحجية بحيث تكون جديرة بالاحترام. وأشار إلى أن لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا قد تأخرت بالفعل في تحديد ضرورة التحوّل عن نظام يقتصر على إدارة الحالات إلى نظام يقوم على إدارة المعارف. وأوضح أن وضع استراتيجية لإدارة المعارف

يشكّل ردّاً جيداً على مشاكل أعباء العمل المتزايدة بسرعة، وتبدّل الموظفين، والافتقار إلى الذاكرة المؤسسية، وعدم فعالية التعلّم من التجارب السابقة. وأوضح أن مخططات سير العمل ومحفوظات الوثائق والبوابات الإلكترونية هي سمات رئيسية لنظام إدارة المعارف الجديد وأن ثمة حاجة لإدماج الموارد البشرية والعمليات والتكنولوجيا ضمن هذا النظام. وقال إن من العوامل المهمة ما يشمل إدارة التغيير، وشبكات الدعم (المشرفون على استخدام النظم و"أصحاب المعرفة")، وعمليات استعراض جودة التواصل والأداء. وقد قامت سلطة المنافسة في جنوب أفريقيا، آخذة في اعتبارها الاختلاف بين تدفقات العمل المثالية وتلك الفعلية، بتصحيح الأخطاء السابقة، مثل نظم البرمجيات المفرطة التعقيد.

٥٢- وقال السيد كاريو كي إن تنفيذ إدارة المعارف وإدارة الموارد البشرية أمر ضروري في التنافس على التمويل وتوفير خدمة أفضل لمجتمع أعمال متطلّب. وتشمل إدارة المعارف تحديد أماكن توفّر المعلومات والخبرات ضمن المؤسسة وتنظيمها ونقلها وتعميمها بكفاءة، وكل ذلك بهدف تيسير إدماج التجارب السابقة في اتخاذ القرارات حاضراً ومستقبلاً. وأشار إلى أن المعارف المتاحة ضمن سلطة المنافسة الكينية معزولة ومشتتة في ما يبدو، وهذا يُفضي إلى نقص مُكلف في المعلومات. وأوضح أن إجراء مسح مادي للموارد المتاحة من خلال تصنيف متمايز يُيسّر وصول المستخدمين بكفاءة إلى المعلومات اللازمة من أجل إيجاد الحل الأمثل لمشاكلهم المحددة. وشدد على أهمية تطوير بنية تكنولوجيا المعلومات لتيسير عمليات نقل المعارف، وبخاصة فوائد التفاعل مع الوكالات الأخرى. وقال إن من المهم الاعتراف بأوجه الاختلاف والتشابه في التعامل مع المعارف الضمنية والصريحة. وأشار إلى أن أهمية إدارة الموارد البشرية في دعم إدارة المعارف مسألة تم التسليم بها بوضع خطة استراتيجية لتنمية قدرات العاملين في مجال إدارة المعارف من خلال نظام للتعين والتقييم والمكافآت والجزاءات. وتشير التقديرات إلى أن تطبيق إدارة المعارف تطبيقاً فعالاً في كينيا يُخفّض كلفة معالجة حالات عمليات الاندماج بنسبة ٣٠ في المائة ويُقلّص الإطار الزمني بعشرة أيام.

٥٣- ووصف السيد بيني إنشاء فريق الدراية العملية في ديوان التجارة العادلة كوسيلة لضمان تجميع المعارف وتعميمها على نطاق المؤسسة ككل. وتشمل الأدوات الرئيسية المتاحة للفريق صفحات على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى ملف إلكتروني عام (يمكن مختلف الوحدات من التفاعل والتعلّم)، وعروض مشتركة بين المكاتب وأكاديمية متخصصة في مجال التدريب على الإنفاذ. وعلى نحو ما بيّنه المتحدثون السابقون، أعاد تأكيد أهمية إدارة المعارف وكذلك الحاجة إلى تنمية وترسيخ ثقافة داعمة، بما في ذلك احترام قيمة التنوع وبناء كوادر من أصحاب المعارف المتخصصين. وتم بحث المزيد من القضايا مثل استخدام الشروط والحوافز، وتقييم الاستراتيجية المتبعة، وتحديد الأولويات. كما تم التشديد على أهمية الإبقاء على معارف ومهارات الموظفين المغادرين وتدريب موظفين جُدد. ومن الأمثلة على تقاسم أفضل الممارسات مع وكالات المنافسة الأحدث عهداً ما يشمل المشاركة في المؤتمرات الدولية، والمساهمة في المشاريع الدولية والزيارات الثنائية المشتركة بين الوكالات في إطار برامج لإدارة المعارف وإدارة الموارد البشرية وذلك كأساليب رئيسية.

٥٤- وقالت السيدة كاييهان أونال إن إدارة الموارد البشرية وإدارة المعارف توفران الاستمرارية لوكالة المنافسة لأهمها تصونان الذاكرة المؤسسية. وأشارت إلى أن توفر المزيد من المعرفة لا يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ قرارات أفضل أو أكثر كفاءة. بل إن نوعية المعارف المحتفظ بها تتسم بأهمية أكبر. وهذا يُثير مسألة ديمومة المعارف المحتفظ بها. ووصفت بعض أنشطة الدعم التقني لإدارة المعارف، وإنشاء دائرة إدارة المعارف ضمن سلطة المنافسة الترقية، ونظامها الخاص بتعيين الموظفين على أساس الجدارة، وغير ذلك من الخصائص.

٥٥- وأدلى عدة متحدثين بكلمات. وعرض أحد المتحدثين بعض العوامل الهامة التي يُعزى إليها نجاح إدارة المعارف وإدارة الموارد البشرية: تعزيز بيئة التزاهة التي لا يُتسامح فيها أبداً مع السلوك الذي يتنافى مع المناقبة المهنية، وإعمال مبادئ التآزر والعمل الجماعي بروح الفريق، والاعتراف بجميع مساهمات الموظفين. ومن المهم أيضاً توفير ثقافة "الباب المفتوح" كأداة مُيسرة لتدفقات المعرفة والربط الشبكي، والتوازن بين الجنسين، ووجود كادر فني من الموظفين. وأعاد متحدث آخر تأكيد ضرورة الإدارة الفعالة للمعارف من أجل تقوية السلطات الفتية المعنية بالمنافسة والاحتفاظ بمعارف ومهارات الموظفين المغادرين. واعتُبر إيجاد التوافق السليم بين الأشخاص والأدوار أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتدفقات المعارف في السلطات الفتية المعنية بالمنافسة، وهو ما ينطبق أيضاً على القدرة على التخلص من الشوائب. ومن المهم توفير ميزانية لتنفيذ أنشطة إدارة المعارف والموارد البشرية، فضلاً عن توفر الدعم التقني. ومن الأمور التي لها أهميتها أيضاً العمل الجماعي بروح الفريق، وتهيئة مناخ العمل الملائم، وتوفير التدريب للموظفين. وأعرب عن استحسان لتعيين الشباب من الموظفين المهنيين من خلال عملية تنافسية إلى حد بعيد، وجعل هؤلاء الشباب يعملون جنباً إلى جنب مع موظفين أقدم من ذوي الخبرة، ويشاركون في دورات تدريبية مشتركة بين النظراء في مجال إدارة المعارف، وفي مؤتمرات في الخارج وحلقات عمل متخصصة لتيسير تبادل الخبرات. وأشار إلى وجود صعوبات في إدارة المعارف والموارد البشرية تواجهها السلطات الفتية المعنية بالمنافسة، بما في ذلك تبدل الموظفين ونقص الأموال. وأشار إلى أن التعاون مع جامعة محلية قد أدى، في إحدى الحالات، إلى وضع خطط للتدريب الداخلي وإلى تنظيم دورات تدريبية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

حاء- اجتماع المائدة المستديرة - فعالية بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة لوكالات المنافسة الفتية: الاحتياجات والتحديات المتصلة بإدارة المعارف والموارد البشرية

٥٦- ألقى الكلمة الرئيسية السيد راسل دامتوفت، المدير المشارك لإدارة الشؤون الدولية في اللجنة الفدرالية للتجارة في الولايات المتحدة. وضمّ فريق حلقة النقاش كلاً من يوكيناري سوجياما، مدير شعبة الشؤون الدولية في لجنة التجارة العادلة في اليابان؛ وسام بيتيرز، موظف العلاقات الدولية في المديرية العامة للمنافسة، المفوضية الأوروبية.

٥٧- وقال السيد دامتوفت إن من الضروري، من أجل بناء وكالة منافسة فعالة، القيام أولاً بتحديد غاياتها ووضع أولوياتها. ويمكن اعتبار ذلك جزءاً من عملية إدارة المعارف. وتتعلق إدارة المعارف بما يعرفه الناس بالفعل، وما يمكن أن يتعلموه، وما يمكن أن يحتفظوا به، وما يمكن أن يتقاسموه من معلومات بشأن المبادئ الاقتصادية والأسواق والشركات وأنماط السلوك والدراية العملية في التعامل مع الحالات. والأداة الأكثر تعقيداً لإدارة المعارف لا تمثل بالضرورة الحل المطلوب. بل إن من المهام الرئيسية لأي نظام فعال لإدارة المعارف ما يتمثل في بناء ثقافة لتقاسم المعارف داخل الوكالة. وقال إن المساعدة التقنية تركز حالياً على بناء القدرة المؤسسية. وبالنظر إلى أن الحل السليم يتوقف إلى حد بعيد على مسائل خاصة بولايات قضائية محددة، فإن الفكرة تتمثل في النظر في ما هو أجمع في مختلف السياقات. ومن المراجع المفيدة في هذا الصدد "دليل فعالية الوكالات" ومشروع المنهج الدراسي لشبكة المنافسة الدولية. ومن شأن الأخذ بنهج جديدة، مثل نهج التدريب على الشبكة مباشرة والربط الشبكي الإقليمي، أن يساعد في تكملة المساعدة التقنية التقليدية.

٥٨- وقال السيد سوجياما إن اللجنة اليابانية للتجارة العادلة تضطلع بأنشطة مساعدة تقنية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي واستخدام الأطر الدولية. وأشار إلى أن من المهم تقاسم المهارات والمعارف على المستوى الدولي. وأضاف قائلاً إنه يجري في كل سنة تقريباً منذ عام ١٩٩٤، وبدعم من الوكالة، تنظيم دورات تدريبية لمجموعات من المتدربين تستغرق كل منها شهراً واحداً، وقد استفاد منها حتى الآن ١٨١ شخصاً من ٤٩ بلداً. وأشار إلى أنه يجري توفير أشكال أخرى من المساعدة التقنية الأكثر تركيزاً على بلدان معينة وذلك من خلال خدمات الخبراء الطويلة الأجل وتوفير التدريب في اليابان أو في الموقع. وعن طريق منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة دول جنوب شرق آسيا، تشارك اللجنة اليابانية للتجارة العادلة في دورات تدريبية ومؤتمرات معنية بالمنافسة. وأشار إلى الفوائد التي تحصل عليها سلطات المنافسة الفتية من برنامج دعم شبكة العمل الدعوي والتنفيذ التابع لشبكة المنافسة الدولية.

٥٩- وقال السيد بيتيرز إن إدارة المعارف وإدارة الموارد البشرية ضروريان لبناء المؤسسات لأهمها تؤديان إلى تحسين كفاءة سلطة المنافسة. وأشار إلى أن المديرية العامة للمنافسة تدعم إدارة المعارف وإدارة الموارد البشرية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف المساعدة في إنشاء مؤسسات منافسة فعالة. وأوضح أن التحديد المتقن للمواصفات الوظيفية أمر أساسي لإدارة الموارد البشرية لأن من شأنه أن يساعد الوكالة في التفكير بتمعن في احتياجاتها الفعلية. وأوضح أن هيكل المديرية العامة ييسر تبادل الخبرات بشأن القطاعات الصناعية ومختلف مجالات قانون المنافسة. وقال إن هناك موظفين متخصصين في كلا الميدانين وهم ينتقلون على أساس منتظم. وقال إن الأداة الأفضل لتقاسم المعارف تتوقف على السياق المحدد. ففي المديرية العامة، وبالإضافة إلى موظفي المعلومات المعيّنين تحديداً لهذا الغرض، يوجد منبر قائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقاسم المعلومات عن الحالات والدعاوى المعروضة على المحاكم، والدراسات الأكاديمية.

٦٠- وعرض وفد سويسرا شريط فيديو عن برنامج "كومبال" وتناول بإيجاز الاستنتاجات التي خلص إليها تقييم مستقل للبرنامج، وهو تقييم أُجري مؤخراً. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى إعادة تنظيم عمليات تجميع وتبادل المعلومات من أجل الحفاظ على الذاكرة المؤسسية. وأشار إلى أن النظم القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات يجب أن تُجرب وتُكَيَّف مع الاحتياجات المحددة للمؤسسة المعنية. ومن المهم أن تشارك الإدارات العليا للوكالات في عملية إدارة المعارف، وأن تُصغي إلى الموظفين على المستويات كافة، آخذة في اعتبارها أن الأمر يمكن أن يستغرق وقتاً لتعميم البرامج التطبيقية، مما يتطلب الصبر. ولاحظ أحد المتحدثين أن وجود فراغات في الإدارة يمكن أن يؤدي إلى تثبيط همم الموظفين، مما يطرح عندئذ تحدي بذل الجهود من أجل إعادة شحذ عزائمهم. وتحدث مندوبون آخرون عن المكافآت المناسبة مقابل تقاسم المعلومات وغير ذلك من جوانب بناء نظام فعال لإدارة المعارف. وفي هذا السياق، وصف مندوب آخر النظام الكوري لإدارة المعارف وأقر عدد من المندوبين بأهمية دور المنظمات غير الحكومية والمستشارين غير الحكوميين في تعميم المعلومات عن قضايا المنافسة.

طاء- استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في منغوليا

٦١- أدار السيد باريس إيكدي من سلطة المنافسة التركية استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في منغوليا. وضم فريق خبراء استعراض النظراء الطوعي كلاً من تيغران خيتشويان من اللجنة الحكومية لحماية المنافسة الاقتصادية في أرمينيا، ويوكيناري سوجياما من لجنة التجارة العادلة في اليابان، وميخائيل إيفرايف من الدائرة الاتحادية لمكافحة الاحتكارات في الاتحاد الروسي، ووليم كوفاسيك من جامعة جورج واشنطن. وترأس الوفد المنغولي نيماجاف دارجا، نائب رئيس أمانة مجلس الوزراء في حكومة منغوليا. وكانت السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك ممثلة برئيسها لكهاغفا بيامبوسورين وعدة موظفين.

٦٢- وقد حُصصت الجلسة الأولى لعرض الاستنتاجات الرئيسية لتقرير استعراض النظراء، ثم أعقب ذلك الاستماع إلى بيان أدلى به رئيس الوفد المنغولي ثم جلسة أسئلة وأجوبة.

٦٣- وعرض السيد فلاديمير كاشالين، الخبير الاستشاري لدى الأونكتاد، تقرير استعراض النظراء. وأشار إلى الكيفية التي تحولت بها منغوليا من اقتصاد موجه مركزياً إلى اقتصاد سوقي في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي مُلفت للنظر (١٧ في المائة في عام ٢٠١١) استناداً إلى استخراج الموارد الطبيعية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وهو اقتصاد يهيمن عليه بصورة رئيسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن منغوليا قد اعتمدت أول قانون لها في مجال المنافسة في عام ١٩٩٣، رغم أن السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك قد أنشئت في عام ٢٠٠٥. وعرض المتحدث نطاق قانون المنافسة وأحكامه الموضوعية فضلاً عما يتضمنه

من استثناءات. كما وصف البنية المؤسسية لهذه السلطة. وقال إن التقرير يتضمن عدة توصيات. ففيما يتعلق بإنفاذ القانون، أشار إلى إن السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك تحتاج إلى اكتساب الخبرة اللازمة لإجراء التحقيقات والمداهمات المبالغية وجمع الأدلة. وينبغي لمجلس السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك أن يصبح فاعلاً تماماً في عملية صنع القرار. وثمة حاجة لتعزيز قدرة هذه السلطة في التخطيط للعمل وتحديد أولوياته، والحفاظ على الذاكرة المؤسسية من أجل ضمان اتساق السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم تحسين التشريعات المتعلقة بالمنافسة من خلال اعتماد لوائح ومبادئ توجيهية، وتطوير التنسيق مع الجهات المنظمة للقطاعات والحوار مع السلطة القضائية. ويُعد العمل الدعوي المتعلق بالمنافسة أمراً ضرورياً لزيادة الوعي وتعزيز ثقافة المنافسة.

٦٤- وأكد نائب رئيس أمانة مجلس الوزراء المنغولي، في سياق إبداء ملاحظاته على التقرير، أهمية تحسين البيئة القانونية وبيئة الأعمال من أجل ضمان تحقيق النمو الاقتصادي. وأشار إلى عدم وجود سياسة للمنافسة وإلى نقص الفرص المتاحة لتنظيم المشاريع الخاصة القائمة على روح المبادرة، فضلاً عن الاختيار المحدود للمنتجات وتدخل الدولة المفرط في الاقتصاد. وأوضح أن الأسواق المنغولية لا تعمل على أساس مبادئ المنافسة العادلة، وبالتالي فإن ثمة حاجة لإنفاذ قانون المنافسة. وفي سياق استعراض عام للتحسينات التي أُدخلت على نظام المنافسة بموجب قانون عام ٢٠١٠ بشأن المنافسة وإنفاذ قانون المنافسة بمقتضى القانون الجديد، قال إن أعضاء المجلس قد عُيّنوا في آذار/مارس وعقدوا خمسة اجتماعات. وأكد التزام منغوليا بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير استعراض النظراء.

٦٥- وقد طرح خبراء الاستعراض والمشاركون الذين تحدثوا في الاجتماع أسئلة تتصل بالمجالات التالية: (أ) رؤية وأولويات السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك؛ و(ب) الإطار القانوني لنظام المنافسة المنغولي؛ و(ج) التعاون الدولي؛ و(د) القدرة المؤسسية؛ و(هـ) إنفاذ قانون المنافسة؛ و(و) العقوبات التي تفرضها السلطة المعنية بالتجارة العادلة وحماية المستهلك والسلطات التي تتمتع بها؛ و(ز) برنامج التساهل.

٦٦- ووصفت المندوبة المنغولية أولويات السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك كما يلي: كشف وتقليص الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق، وإنفاذ قوانين مكافحة الاحتكارات، وزيادة الوعي العام بقضايا المنافسة. وأشارت إلى أن تحسينات قانون المنافسة مدرجة على جدول الأعمال، خصوصاً فيما يتعلق بالاتفاقات المانعة للمنافسة. وأكدت الحاجة إلى توضيح إجراءات التحقيق المنصوص عليها في القانون عن طريق وضع مبادئ توجيهية موضوعية وإجرائية. وقالت إن السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك لم تكتسب بعد أية خبرة في مجال التعاون الدولي ولكنها تعمل على استكشاف كيفية إنشاء الإطار القانوني لتبادل المعلومات مع سائر الوكالات المعنية بالمنافسة.

٦٧- وأضافت قائلة إنه على الرغم مما تعانیه السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك من نقص في عدد الموظفين، فإن عدد التحقيقات التي أُجريت قد زاد بصورة مطردة منذ عام ٢٠٠٥ بفضل تخصص المفتشين، مما مكّنهم من اكتساب المزيد من الخبرة. كما تزايد الوعي بقانون المنافسة في أوساط مؤسسات الأعمال والجمهور عموماً، وتزايد أيضاً عدد الشكاوى الواردة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة للعمل الدعوي في مجال المنافسة.

٦٨- وقالت إن قانون المنافسة لعام ٢٠١٠ يُسند المزيد من الصلاحيات إلى السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك، مما يُعزز سلطاتها. وقالت إن القرارات تُتخذ من قبل المجلس، بينما كان اتخاذها في الماضي منوطاً بالرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، تعززت صلاحيات مفتشي الدولة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والأدلة وإجراء المداهمات المبالغية، مما أفضى إلى تزايد كشف انتهاكات القانون وبالتالي تزايد العقوبات. وأشارت إلى أن السلطات المنغولية تعتبر أن هذه الزيادة في مستوى الغرامات المفروضة بموجب القانون تُشكّل رادعاً هاماً للممارسات المانعة للمنافسة.

٦٩- وأضافت قائلة إن السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك لم تنفذ بعد أحكام التساهل المنصوص عليها في القانون. وبموجب القانون، يتعين اعتماد لوائح تنفيذ أحكام التساهل.

٧٠- ورداً على استفسار أحد المندوبين عن الاستثناءات من القانون وطلبه تعريفاً للمنتجات الاستراتيجية، قال أحد المشاركين إن هذه المنتجات تشمل، في منغوليا، منتجات مثل المواد الغذائية الأساسية. وقال إن القانون يستثني شراء وتخزين هذه المنتجات خلال أوقات الأزمات والطوارئ والكوارث الطبيعية.

٧١- وفي الجلسة الثانية، أُتيحت للسلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك فرصة طرح الأسئلة على مندوبي غيرها من سلطات المنافسة بغية الاستفادة من تجاربهم. وسأل المندوب المنغولي عما إذا كان ينبغي أن تُطبّق سياسة المنافسة بالتساوي على جميع قطاعات الاقتصاد، وكيفية إقامة توازن بين تنظيم القطاعات وسياسة المنافسة، وعن الآليات الموجودة لإتاحة التعاون بين الهيئات المنظمة للقطاعات والسلطة المعنية بالمنافسة. وقال أحد المندوبين إن هيئات تنظيم القطاعات في بلده تتمتع بصلاحيات متطابقة مع تلك التي تتمتع بها السلطات المعنية بالمنافسة. إلا أن سياسة المنافسة ينبغي أن تكون موحّدة - لا موجهة نحو قطاعات محددة - وينبغي أن تسود على تنظيم القطاعات. وفيما يتعلق بالتعاون، أشار إلى أن هناك فرقة عمل معنية بتحقيق التوافق في السياسات في بلده لضمان الاتساق وتقاسم المعلومات. وأشار إلى عدم وجود مذكرات تفاهم نافذة، وإلى أن من المهم تحديد نقاط اتصال واضحة وسهلة في الهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاعات.

٧٢- وطرح الوفد المنغولي سؤالاً حول تحديد التسعير المفرط في حالات إساءة استخدام مركز الهيمنة ودور السلطة المعنية بالمنافسة في حالة الزيادات غير المنضبطة في الأسعار، خصوصاً خلال فترة التحول من اقتصاد موجه مركزياً إلى اقتصاد سوقي. وعرض أحد

المنديبين تجربة بلده خلال هذه الفترة الانتقالية، مشدداً على أنه حالما يتم إرساء أوضاع التنافس في السوق، لا ينبغي للدولة أن تتدخل في تحديد الأسعار. وإذا كانت هناك حاجة لمراقبة الأسعار في قطاعات محددة أو في ظل ظروف معينة، فإن هذا العمل ينبغي أن يُسند إلى الهيئات المسؤولة عن تنظيم القطاعات. وقال إن سلطة المنافسة لا ينبغي أن تتدخل بأي حال من الأحوال في تحديد الأسعار.

٧٣- ورداً على السؤال الذي طرحه الوفد المنغولي حول كيفية التعامل مع التجاوزات التي تنتهك قواعد مكافحة الاحتكار في عطاءات المشتريات العامة، قال أحد المنديبين إن بلده يطرح العطاءات على شبكة الإنترنت. وأشار إلى أن التحايل في العطاءات صعب لأن العطاءات تظل سرية ولا يمكن تغيير أحكام العقود.

٧٤- وبالنظر إلى الحاجة إلى العمل الدعوي في مجال المنافسة، طلب الوفد المنغولي معلومات عن تجارب البلدان الأخرى فيما يتعلق بالوسيلة الأنجع للدعوة إلى المنافسة في أوساط الجمهور ومؤسسات الأعمال. ورداً على ذلك، قال أحد المنديبين إنه لا يوجد أي حل يصلح لجميع الحالات. فتاريخ البلد وثقافته وهياكله الاقتصادية والسياسية هي جميعها عوامل ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في الدعوة إلى المنافسة. وسلط الضوء على جانبين هما: الترويج الدائم للمنافسة في أوساط الجهات صاحبة المصلحة ومواصلة ردع الممارسات المانعة للمنافسة عن طريق إنفاذ القانون. وأشار إلى أن بلده قد حدّد يوماً وطنياً لمكافحة التكتلات الاحتكارية وإن الرئيس المنغولي قد ذكّر خلال ذلك اليوم بعدم مشروعية التكتلات الاحتكارية وبضرورة مقاضاة أصحابها.

٧٥- وعرضت أمانة الأونكتاد أنشطة المساعدة التقنية المقترحة على أساس الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها استعراض النظراء، وقد أُعدت بالاشتراك مع السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك. وأعلن ممثل سلطة المنافسة التركية أنها ستنظم نشاطاً خاصاً بتقديم المساعدة التقنية خلال الأشهر التالية لصالح السلطة المعنية بالمنافسة العادلة وحماية المستهلك.

٧٦- وفي الختام، أعرب رئيس الوفد المنغولي عن ارتياحه لعملية استعراض النظراء وأبلغ الاحتماع بأن حكومته ملتزمة بتنفيذ توصيات استعراض النظراء. وشكر سلطة المنافسة التركية والوكالة التركية للتعاون والتنسيق الدوليين على ما قدمته من مساهمات خلال عملية استعراض النظراء ودعا الأونكتاد والشركاء الإنمائيين إلى دعم الحكومة المنغولية في جهودها الرامية إلى تعزيز إنفاذ قانون وسياسة المنافسة في منغوليا في المستقبل.

باء- مناقشة الفصلين الثالث والثامن المنقحين من قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة

٧٧- عرضت أمانة الأونكتاد الفصلين الثالث والثامن المنقحين من قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة. ويُلقى الفصل الثالث الذي يتناول الاتفاقات المانعة للمنافسة نظرة عامة على الكيفية التي يمكن بها لمختلف قوانين المنافسة أن تحظر الاتفاقات المانعة للمنافسة،

بما يشمل كلاً من الاتفاقات الأفقية والاتفاقات الرأسية المانعة للمنافسة. وتوفر التقييمات المقارنة أساساً لصياغة مبادئ أساسية يمكن أن تسترشد بها البلدان النامية لدى صياغة أو تنقيح تشريعاتها. أما الفصل الثامن المُخصص للعناصر المحتملة لحماية المستهلك في إطار قانون المنافسة فيلقي نظرة عامة على الكيفية التي تحدد بها مختلف الولايات القضائية العلاقة بين حماية المستهلك وقانون وسياسة المنافسة، بما في ذلك البنية المؤسسية للسلطات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٨- انتخب فريق الخبراء، في جلسته العامة الأولى المعقودة يوم الاثنين ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد آشوك تشاولا (الهند)

نائب الرئيس/المقرر: السيدة أنيسة لزرقي (المغرب)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٩- أقر فريق الخبراء جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/13. وبذلك فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- (أ) المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات النظراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة، واستعراض القانون النموذجي، والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد

(ب) برنامج العمل، بما في ذلك فعالية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لوكالات المنافسة الفتية

٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة

٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

٨٠ - وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، على جدول الأعمال المؤقت لدورته الثالثة عشرة (المرفق الأول).

دال - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

٨١ - أذن فريق الخبراء للمقرر، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، بوضع تقرير الدورة في صيغته النهائية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- (أ) المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات النظراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة، واستعراض القانون النموذجي، والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد
- (ب) برنامج العمل، بما في ذلك فعالية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لوكالات المنافسة الفتية
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة
- ٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	توغو
الأردن	تونس
أرمينيا	الجزائر
إسبانيا	جزر سليمان
إكوادور	جمهورية تنزانيا المتحدة
ألبانيا	الجمهورية الدومينيكية
ألمانيا	جمهورية كوريا
الإمارات العربية المتحدة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
إندونيسيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
أنغولا	جنوب أفريقيا
أوغندا	جورجيا
أوكرانيا	رواندا
إيطاليا	زامبيا
باكستان	زمبابوي
البرازيل	سانت فنسنت وجزر غرينادين
البرتغال	سانت لوسيا
بروني دار السلام	السنغال
بلغاريا	سوازيلند
بنن	السودان
بوتان	سورينام
بوتسوانا	سويسرا
بور كينا فاسو	سيشيل
بولندا	صربيا
بيرو	الصين
تايلند	العراق
تركيا	عمان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/CLP/Inf.3.

مصر	غامبيا
المغرب	غانا
المكسيك	غيانا
ملديف	الفلبين
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	فييت نام
منغوليا	قبرص
موريشيوس	قطر
موزامبيق	كازاخستان
ناميبيا	الكاميرون
النمسا	كمبوديا
النيجر	كوت ديفوار
نيجيريا	كوستاريكا
هايتي	كوسوفو
الهند	وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)
هنغاريا	كولومبيا
هولندا	الكويت
الولايات المتحدة الأمريكية	كينيا
اليابان	ليبيا
اليونان	مالي
	ماليزيا

- ٢- وحضر الاجتماع ممثل عن المراقب التالي:
الأرض الفلسطينية المحتلة
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الاجتماع:
الاتحاد الأفريقي
الجماعة الكاريبية
الجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- ٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُمثلة في الاجتماع:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة أو المنظمات التالية ذات الصلة مُمثلة في الاجتماع:
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الاجتماع:
الفئة العامة:
منظمة المستهلكين الدولية
جمعية وحدة وثقة المستهلكين
مهندسو العالم
رابطة المحامين الدولية
معهد عموم أفريقيا للتنمية
- ٧- وساهم في الاجتماع أعضاء أفرقة النقاش التالية أسماؤهم:

Mr. Sean Ennis, CEO, Competition Commission of Mauritius
Mr. George Lipimile, CEO, COMESA Competition Commission
Mr. Simon Roberts, South Africa Competition Commission
Mr. Russell Damtoft, Associate Director, Office of International Affairs, Federal Trade Commission, United States
Mr. David Ong'olo, Chairman, Competition Authority of Kenya
Mr. Thulasoni Kaira, Expert for UNCTAD
Mr. Alex Kububa, Expert for UNCTAD
Mr. Allan Mlulla, Expert for UNCTAD
Mr. Alberto Heimler, Expert for UNCTAD
Mr. Abdallah Omar Kigoda, Minister of Industry and Marketing, United Republic of Tanzania
Mr. Nikubuka Shimwela, Chairman, Fair Competition Commission, United Republic of Tanzania
Ms. Encyla Chishiba Tina Sinjela, Ambassador and Permanent Representative of Zambia to the United Nations in Geneva
Mr. Chilufya P. Sampa, Executive Director, Zambia Competition and Consumer Protection Commission
Mr. Welshman Ncube, Minister of Industry and Commerce, Zimbabwe
Mr. Alex Kububa, Director, Competition and Tariff Commission, Zimbabwe
Mr. Mikhail Evraev, Director of Public Procurement Department, Russian Federal Anti-Monopoly Service
Ms. Anna Müller, WTO
Mr. Antonio Maudes, Spanish Competition Commission
Mr. Jaeho Moon, Korea Fair Trade Commission, Republic of Korea.
Mr. Ariel Ezrachi, Director, Oxford University Centre for Competition Law and Policy
Mr. Paulo Burnier da Silveira, Head, International Unit, Administrative Council for Economic Defense (CADE), Brazil
Ms. Anna Maria Tri Anggraini, Commissioner, Commission for the Supervision of Business Competition, Indonesia
Mr. Zunaid Mohamed, Director, Fairbridge Arderne and Lawton Inc, South Africa
Ms. Sue Brelade, SCH Associates
Mr. Simon Roberts, Manager, Policy and Research, South Africa Competition Commission
Mr. Francis Kariuki, Acting Director General, Competition Authority of Kenya

Mr. Tony Penny, Know-How Team, General Counsel's Office, Office of Fair Trading
Ms. Lerzan Kayihan Unal, International Relations Coordinator, Turkish Competition Authority
Mr. Russell Damtoft, Associate Director, International Affairs, Federal Trade Commission, United States
Mr. Yukinari Sugiyama, Director, International Affairs Division, Japan Fair Trade Commission
Mr. Sam Pieters, International Relations Officer, Directorate General for Competition, European Commission
Mr. Barış Ekdi, Head, Enforcement and Supervision Department, Turkish Competition Authority
Mr. Yukinari Sugiyama, Director, International Affairs Division, Japan Fair Trade Commission
Mr. Tigran Khechoyan, Head of Staff, State Commission for the Protection of Economic Competition, Armenia
Mr. Bill Kovacic, Professor of Law, George Washington University
Mr. Mikhail Evraev, Director, Public Procurement Department, Russian Federal Anti-Monopoly Service
Vladimir Kachalin, Expert for UNCTAD
Mr. Nyamjav Darjaa, Deputy Chief of the Cabinet Secretariat, Mongolia
